مستشار السياسات في مكتب الحقوق والحريات المدنية في "الأمن الداخلي" الأميركية يفخر بأصوله المصرية

سليم لـ «الأنباء»: بإمكان الزوار الكويتيين المتعرضين لمعاملة غير مرضية في المطارات تقديم الشكاوى لوزارة الأمن الداخلي عبر الإنترنت

- انصهار المسلمين في أميركا بات أكثر صعوبة بعد "11 سبتمبر".. وهدفنا ضمان التنوع "الإثني والديني" في الحكومة
- مكتب الحقوق والحريات المدنية أنشئ بهدف التواصل مع الجاليات المسلمة والعربية والآسيوية

لندن ـ عاصم علي

أقر مستشار السياسات في مكتب الحقوق والحريات المدنية في وزارة الأمن الداخلي الأميركية جورج سليم في مقابلة خاصة مع «الأنباء» بأن انصهار المهاجرين المسلمين في المجتمع الأميركي بات أكثر صعوبة بعد اعتداءات «11 سبتمبر»، موضحا أن في إمكان الزوار الكويتيين الى الولايات المتحدة، وبينهم الطلاب، تقديم شكاوى الى مكتبه الحكومي عبر موقعه على الانترنت في حال تعرضهم لمعاملة سيئة على أيدي السلطات في المطارات الأميركية أو داخل الولايات المتحدة.

جورج سليم من أصول مصرية وزوجته لبنانية، وكلفته وزارة الأمن الداخلي التي تضم «أكثر من 220 ألف موظف»، التواصل عبر مكتب الحقوق والحريات المدنية مع الجاليات المسلمة والعربية في الولايات المتحدة، وتشجيع المواطنين الأميركيين من أصول عربية ومسلمة على العمل في المؤسسات الامنية للدولة.

وفي اطار هذه المهمة، أطلق سليم وفريق عمله العام الماضي مبادرة لتشجيع الناطقين باللغة العربية في الولايات المتحدة على العمل في مؤسسات حكومية مثل مكتب التحقيقات الفيدرالي (أف بي آي) ووزارة الأمن الداخلي.

«الأنباء» التقت سليم في السفارة الأميركية في لندن التي زارها في مهمة رسمية لمدة أسبوع وفيما يلي نص الحوار:

قالت صحيفة «واشنطن بوست» عنك العام الماضي انك «تبني الجيل المقبل من الأميركيين المدربين لمكافحة النشاطات الارهابية» عبر تشجيع الأميركيين العرب على الانضمام الى المؤسسات الحكومية. هل حقا تبني مثل هذا الجيل؟

ركزت (واشنطن بوست) على جانب واحد من المبادرات التي نعمل عليها، وهي التواصل (مع الجاليات العربية والمسلمة) لضمان مشاركتها في القوة العاملة للأمن القومي الأميركي. ولهذا السبب استخدمت هذه الجملة.. لكنني في الحقيقة لست متخصصا في ايجاد موظفين أو التوظيف بتاتا. ولكن في مثل هذه المبادرات والبرامج، نعمل لضمان التنوع (الاثني والديني) في المؤسسات الحكومية.

عملت في مجال تنظيم الجاليات لدى المعهد العربي الأميركي برئاسة د.جيمس زغبي، قبل الانضمام الى وزارة الأمن الداخلي. ماذا حملت معك من تلك التجربة؟

عملت لدى د.زغبي في السنوات التي تلت اعتداءات «11 سبتمبر» وحتى عام 2004، ورأيت حاجة ملحة الى نوعية الحوار الذي نتحدث عنه الآن في الحكومة الفيدرالية. في السنوات التي تلت «11 سبتمبر»، كانت هناك جهود للتواصل والحوار مع مسؤولين حكوميين، وخصوصا في المجال الأمني، لكن الجاليات طالبت بجهود أكبر للتواصل ولبرامج ومبادرات الحوار، وأحسست بحاجة الى العمل في القطاع الحكومي والمساهمة في مثل هذه المنتديات والحوارات، وإلى أن أكون على الجانب الآخر منها (الحكومة).

جورج سليم

ذكرت سابقا أن بإمكان غير الأميركيين تقديم شكاوى الى مكتبك في حال تعرضهم الى معاملة غير لائقة في المطارات الأميركية وداخل الولايات المتحدة. هل بإمكان الزائر الكويتي أو الكويتية مثلا اللجوء إلى الموقع الالكتروني لمكتبك لتقديم شكوى؟

بالتأكيد، وزارة الأمن الداخلي التي تأسست منذ عام 2002ـ 2003 تضم 22 وكالة حكومية وبينها الجمارك والهجرة. وفي حال تعرض طلاب كويتيين يدرسون في الولايات المتحدة مثلا إلى اشكال مع الوزارة يتعلق بحرياتهم وحقوقهم المدنية، سنكون سعداء بمساعدتهم.

بعد وقوع سلسلة تفجيرات في دول أوروبية مثل بريطانيا وكان المنفذون مواطنين مسلمين ولدوا فيها، ظهرت الولايات المتحدة كأنها بمنأى عن مثل هذا التهديد الداخلي، واعتبرها البعض نموذجا لاندماج المهاجرين المسلمين. هل تغير هذا الأمر بعد احباط مؤامرات عدة وراءها مسلمون أميركيون؟

إذا نظرنا الى النموذج الأوروبي لدمج المهاجرين من هذه الدول، اعتقدنا بأن الولايات المتحدة كانت محمية من مثل هذه المشكلات. لكن خلال السنوات الماضية، أدى الارتفاع الحاصل في الحوادث المحلية المنشأ إلى اعادة النظر في نظرتنا الى اندماج الجاليات المهاجرة في الولايات المتحدة. وأعطيك مثالا محددا على ذلك هو الجاليات الصومالية ومعظم أبنائها من اللاجئين. ما لاحظناه هو أن هذه الجاليات الجديدة، وليست تلك التي جاءت في السبعينات والثمانينات وحتى في مطلع التسعينات، تواجه تحديات جديدة وأولى من نوعها لم نتواصل تاريخيا معها بين عامي 2002 و2005، لم يكن هناك تواصل دائم مع الجاليات الصومالية في الولايات المتحدة. التحديات الأولية للوكالات الامنية مع أي جالية تكمن في بناء الثقة وعلاقة قائمة على الاحترام المتبادل وليس التدقيق والاشتباه. ولهذا فإن مكتبي هو في الواجهة الأمامية لعمل الوزارة، وذلك للتشديد على أن العلاقة مع الوكالة الأمنية مبنية في شكل أساسي على حماية الحقوق والحريات المدنية أولا وأخيرا. من هنا يمكن الحديث عن تهديدات أمنية داخل هذه الجاليات، والبدء بمعالجتها.

منظمات المسلمين الاميركيين مثل «كير» تشير الى ارتفاع في عدد الاعتداءات على المسلمين أخيرا بعد الجدل حول انشاء مركز اسلامي في نيويورك، وبروز تهديدات ارهابية جديدة. هل تتفق مع ذلك؟

لم أطلع على الاحصاءات. لكن أعرف بأن وزارة العدل سجلت أعلى رقم لجرائم الكراهية ضد العرب والمسلمين وأبناء طائفة السيخ، أو من يشتبه في انتمائه الى هذه الجاليات في عامي 2002 و2003. لم أر الأرقام الواردة العام الماضي، لكن لو أخذنا في الاعتبار عدد الحوادث على المستوى الوطني، أقول إن هناك ارتفاعا أكيدا في جرائم الكراهية. ولهذا السبب أشدد على أهمية برامجنا وتوفير فرص لتقديم شكاوى.

تتعامل أيضا مع أبناء طائفة السيخ، هل حقا أصبحوا الهدف الرئيسي لجرائم كراهية المسلمين، بدلا من المسلمين أنفسهم؟

أول جريمة كراهية بعد اعتداءات 11 سبتمبر كانت ضد السيخ. هناك عدد كبير جدا من الحوادث ضدهم لأن الناس الذين يرتكبون جرائم الكراهية يرون العمامة واللحية فيعتقدون مباشرة بأنهم مسلمون.

في بداية حديثنا، ميزت بين الموجات الأخيرة من المهاجرين المسلمين وبين من سبقوهم، هل ازداد الاندماج صعوبة للمسلمين بعد اعتداءات 11 سبتمبر؟

بالتأكيد. لا أعتقد بأن وصفة الانصهار في الولايات المتحدة فاعلة جدا وأثبتت فاعليتها، وبأن الانصهار الكامل والتمثيل مسألة وقت أمام أي جالية مهاجرة مهما كانت أصولها.

من هو جورج سليم؟

يعمل جورج سليم مستشار سياسات في مكتب الحقوق والحريات المدنية في وزارة الأمن الداخلي الاميركي.

وتتمثل واجباته في إبداء النصح والمشورة لرؤساء المكتب بخصوص تقاطع الحقوق المدنية مع الأمن الوطني.

وهذا يتضمن: 1 ـ العمل مع وكالات فيدرالية أخرى لتطوير وتعزيز انخراط الحكومة في الشؤون المدنية، والمبادرات الديبلوماسية.

2 ـ التعامل مع المجتمعات الاميركية، العربية، السيخية، الاسلامية والآسيوية.

3 ـ مساعدة مسؤولي تنفيذ القانون للتعامل بشكل أفضل مع الاقليات العرقية والدينية.

قبل انضمامه الى وزارة الأمن الداخلي عمل سليم في وزارة العدل ـ مكتب مدير خدمات العلاقات الاجتماعية الذي أنشئ بناء على قانون الحقوق المدنية عام 1964، وهو المكتب الفيدرالي الوحيد الذي يخول مساعدة وحدات الحكومة المحلية والفيدرالية، والمنظمات الخاصة والعامة وجماعات المجتمع المدني للمساهمة في حل وضع التوترات الطائفية والعرقية والحوادث والقلاقل المدنية، حصل سليم على جائزة الجدارة في وزارة العدل عام 2006 وجائزة التميز من وزارة الأمن الداخلي عام 2008.

بعد نسبة مشاركة 53٪

الأردن: خسارة فادحة لقيادات تقليدية ونون النسوة تخترق مجلس النواب "الحكومي"

عمان ـ أ.ف.پ: أشارت النتائج شبه الرسمية التي نشرت أمس إلى ان المرشحين الموالين للسلطة فازوا باغلبية المقاعد في مجلس النواب الاردني اثر الانتخابات التشريعية المبكرة أمس.

وتمخض المجلس الجديد عن عدة مفاجآت حيث شهد خروج عدد كبير من النواب السابقين حيث لم يبق منهم سوى 26 عضوا، اضافة الى انضمام 13 امراة 12 منهن وفق نظام «الكوتا» انضمت اليهن ريم بدران وهي كريمة رئيس وزراء سابق، التي تمكنت من انتزاع مقعدها عن عمان خارج نظام الكوتا.

وبلغت نسبة المشاركة في التصويت 53 ٪ وهي نسبة شبيهة بنسبة المشاركة في الانتخابات السابقة.

وقال رئيس الوزراء سمير الرفاعي في مؤتمر صحافي بعد اغلاق صناديق الاقتراع رداً على سؤال حول مدى تأثير مقاطعة الاسلاميين على الانتخابات، «واضح من الارقام ومقارنة بارقام السنوات السابقة أنه لم يكن هناك أثر».

لكن حزب جبهة العمل الاسلامي شكك أمس في صحة نسبة الاقتراع المعلنة وقال انها «لا يمكن ان تكون حقيقية».

وقال حمزة منصور، امين عام حزب جبهة العمل الاسلامي لوكالة فرانس برس «من الواضح ان نسبة الاقتراع الحقيقية ليست مثل ما اعلنتها الحكومة، نعتقد ان النسبة لم تزد باي حال من الاحوال على 30٪».

ورای منصور انه «من الواضح ان المجلس لن يكون احسن حالا من المجلس السابق، مجلس في معظمه غير مسيس وواضح ان راس المال هو الذي تقدم المسيرة وهذا يؤكد ان عملية شراء

هدى أبو رومان متجهة إلى مقرها الانتخابي بعد الإعلان عن فوزها في انتخابات مجلس النواب الأردني

الاصوات والتزوير كان لها الدور الاكبر في العملية الانتخابية»، ويضم مجلس الامة في الاردن مجلس النواب الذي يتم انتخاب اعضائه الـ 120 كل اربع سنوات، ومجلس الاعيان الذي يضم 60 عضوا يعينهم الملك.

وقاطعت الحركة الاسلامية، ممثلة في حزب جبهة العمل الاسلامي، الانتخابات باعتبار ان الحكومة «لم تقدم ضمانات لنزاهتها» بعد ما حدث من «تزوير» في انتخابات 2007، إضافة الى اعتراضها على نظام «الصوت الواحد».

وينص هذا النظام، الذي أبقت الحكومة عليه بعد تعديل قانون الانتخاب في مايو الماضي وما زال موضع انتقاد، على ان الناخب يحق له التصويت لمرشح واحد لمرة واحدة في الدائرة الانتخابية.

يشار الى انه بحسب النتائج التي اعلنها أمس التلفزيون الاردني الرسمي فان مرشحا واحدا من المرشحين الاسلاميين الذين تحدوا قرار المقاطعة لحزب جبهة العمل الاسلامي المعارض، قد انتخب في المجلس الجديد في دائرة بعجلون. وفاز أحمد القضاة في عجلون (شمال) بعد حصوله على أعلى عدد أصوات في دائرته الانتخابية.

ومن ابرز الشخصيات السياسية التي حجزت مقاعد لها في مجلس النواب رئيس الوزراء الاردني السابق فيصل الفايز ونائب رئيس الوزراء السابق عبدالله النسور ونائب رئيس الوزراء السابق محمد الحلايقة.

من جهته، أعلن وزير الداخلية الأردني نايف القاضي امس النتائج الرسمية للانتخابات البرلمانية التي جرت امس الاول، وقال انها تمخضت عن مجلس نواب تهيمن عليه أغلبية موالية للحكومة.

وقال القاضي في مؤتمر صحافي ان 78 نائبا دخلوا مجلس النواب، الذي يضم 120 مقعدا، للمرة الأولى، فيما أخفق 37 من النواب السابقين بالمجلس في الاحتفاظ بمقاعدهم في انتخابات الأمس.

وأضاف أن 17 مرشحا فازوا بمقاعد ممثلين لأحزاب السياسية.

وقد خاض الانتخابات 763 مرشحا، قال 86 منهم انهم ممثلون لأحزاب.

وركزت الحملات الانتخابية على القضايا الاقتصادية والاجتماعية الداخلية، فيما تطرق بعض المرشحين إلى قضايا السياسة الخارجية.

وأعرب القاضي عن رضاه بشأن نسبة الإقبال على التصويت والتي بلغت 53٪، وأوضح انها فاقت ما توقعوه، مشيرا الى ان أغلبية المقاعد كانت من نصيب الساسة والأكاديميين والتكنوقراط الذين يعتمدون بشكل أساسي على الدعم القبلي والعائلي.

ميانمار: العسكر يستعدون للإفراج عن زعيمة المعارضة بعد تقدمهم في الانتخابات

صورة أرشيفية لزعيمة المعارضة في ميانمار اونغ سان سو تشي

رانغون ـ أ.ف.پ: تستعد أجهزة الامن في ميانمار للافراج بشكل آني عن زعيمة المعارضة اونغ سان سو تشي وفق ما افادت مصادر رسمية امس بعد ايام على الانتخابات التي ندد بها الغرب والمعارضة السواء. حيث تنهي زعيمة المعارضة الحائزة على جائزة نوبل للسلام آخر حكم بالإقامة الجبرية صدر بحقها لمدة 18 شهرا بعد سلسلة من الاحكام السابقة المماثلة.

ووردت معلومات متقاطعة عن إطلاق سراح الزعيمة التي تعتبر منذ اكثر من عشرين عاما رمز المقاومة الديموقراطية في ميانمار وقد وصل ابنها الاصغر كيم اريس (33 عاما) المقيم في بريطانيا الى بانكوك لمحاولة الحصول على تأشيرة دخول، وهو لم يجتمع بوالدته منذ حوالي عشر سنوات.

لكن مسؤولا بورميا طلب عدم الكشف عن اسمه قال «لم نتلق تعليمات من كبار المسؤولين بشأن الافراج عنها لكننا نعد الخطة الامنية ليوم 13 نوفمبر»، بينما أكد مسؤول آخر ان الامر لن يصدر الا «في اللحظة الاخيرة».

وبذلك سيطلق سراح المعارضة بعد ايام قليلة على الانتخابات التي جرت الاحد الماضي وكانت اول انتخابات يشهدها هذا البلد منذ عشرين عاما.

وشابت هذه الانتخابات اتهامات بالتزوير وقد ندد بها الغرب والمعارضة على حد سواء، فقد أعلن مسؤول في الحزب الموالي للمجلس العسكري فوز حزبه بـ80٪ من المقاعد في الجمعية الوطنية المقبلة والمجالس المحلية، دون انتظار صدور النتائج الرسمية. ويرى المراقبون منذ اشهر ان نظام الجنرال ثان شوي سيطلق سراح سو تشي في نهاية الامر، بعدما حرص على ابعادها عن العملية الانتخابية.

لكنهم يشيرون الى ان هذا القرار مرهون بالجنرال ثان شوي وحده، وهو يكرهها وسبق ان أطلق سراحها مرتين في الماضي قبل ان يضعها مجددا في الاقامة الجبرية.

وكانت سو تشي في مايو 2009 على وشك انهاء عقوبة سابقة بالاقامة الجبرية حين تمكن اميركي من الوصول الى منزلها في رانغون بعدما قطع سباحة بحيرة تقع بمحاذاته.

وفي أغسطس، حكم بتمديد اقامتها الجبرية 18 شهرا اضافيا.

وباتت زعيمة المعارضة عشية اطلاق سراحها المحتمل معزولة تماما وبات فوزها مع حزبها الرابطة الوطنية للديموقراطية في انتخابات 1990 مجرد ذكرى بعيدة.

ولم تعترف السلطة آنذاك بذلك الفوز ولم تتسلم زعيمة المعارضة السلطة بل حرمت من حريتها على مدى 15 من السنوات الـ 21 الاخيرة. غير ان فوزها اعطاها شرعية في بورما والخارج، وأراد المجلس العسكري القضاء على هذه الشرعية من خلال الانتخابات.

لكن الرابطة قاطعت الانتخابات ما حمل السلطات العسكرية على حلها رسميا. وبات مستقبل سو تشي السياسي اليوم غامضا. وقال مسؤولو الرابطة أمس انها ستعقد مؤتمرا صحافيا بعد اطلاق سراحها في تاريخ لا يعرفونه. وقال المتحدث باسمها نيان وين «سألنا السلطات شفهيا، لكن لم نتلق ردا. وبالتالي قدمنا طلبا خطيا».